أهمية دراسة القانون الدولي لطلاب الشريعة بالجامعات السعودية

حسين بن جائز العزيزي

أستاذ القانون الدولي المساعد

وكيل الكلية للتطوير والجودة سابقاً

بكلية الشريعة والأنظمة جامعة تبوك

الإيميل الرسمي:halazizi@ut.edu.sa

Dr. Hussain Ja'iz Al-azizi

University of Tabuk Kingdom of Saudi Arabia.

أهمية دراسة القانون الدولي لطلاب الشريعة بالجامعات السعودية

حسين بن جائز العزيزي
قسم الأنظمة ، كلية الشريعة والأنظمة ، جامعة تبوك، المملكة العربية السعودية .

البريد الالكتروني:halazizi@ut.edu.sa

المستخلص:
يهدف البحث إلى بيان أهمية القانون الدولي لطلاب الشريعة. فتناولت في الأول موضوعات أساسية ذات علاقة بمضمونها. حيث ذُكر فيها مبحثان أساسان ركزت الدراسة عليهما. فجاء في المبحث الأول ماهية القانون الدولي من ذكر معناه، نشأته، تطوره، خصائصه، والعلاقة بينه وبين الشريعة، ومن ثم موقف الشريعة الإسلامية منه. كما ذُكر في المبحث الثاني أهمية دراسة القانون الدولي لطلاب الشريعة في جانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. كون هذه الأمور الثلاثة تدور عليها معاملات الناس وتعاملهم فيما بينهم. فبين الباحث أهمية العلاقة بين هذه الأمور وبين القانون الدولي، كما بين الأهمية القانونية والمعرفية في دراسة هذه الأمور لطلبة الشريعة. وفي النهاية خُتم البحث بنتائج منها أن دراسة القانون الدولي لطلاب الشريعة له أهمية بالغة في معرفة القواعد والأنظمة القانونية الدولية وأيضاً لها ارتباطات بالمسلمات الشرعية التي يدرسها طلاب الشريعة.

كلمات مفتاحية: القانون الدولي، الشريعة، القانون الدولي الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي.

The importance of studying international law for students of Sharia in Saudi universities

Hussain Ja'iz Al-azizi
Laws Department, College of Sharia and Regulations, University of Tabuk Kingdom of Saudi Arabia.
E-mail:halazizi@ut.edu.sa

Abstract:

The Objective of this Research is to discuss the Importance of International Law for the Students of Islamic Law. Firstly, The Study consisted different topics that are related to its concept. Where the researcher organized the structure of the Study based on main two topics. The first topic discussed the Origin of International Law and its relationship with Islamic Law as well as the position of Islamic Law on it. Where the Second Topic discussed the Importance of Studying International Law for the Students of Islamic Law. Due to its vital Economical role, socially and politically. Because these three aspects the life style of the people is going based on them. Therefore the researcher provide the importance of relationship between these three aspects and International Law. The researcher also mentioned the Importance of studying Law particularly for the students of Islamic Law. Lastly, the study concluded with the results, some of it: Studying International Law for the Islamic Law Students is very Important, because this will help them to know the rules and regulation governing International Law.

Keywords: International Law, Islamic Law, International Economic Law, Social and Political

مقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على المبعوث رحمة للعالمين، نبينا محمد وعلى آله وأصحابه ومن سار على نهجه واهتدى بهديه واستن بسنته إلى يوم الدين.

وبعد، فإن الشريعة الإسلامية الغراء الصالحة لكل زمان ومكان قد اعتنت بجميع القواعد التي تُحافظ على حياة الناس وسلامتهم، ومن تلك القواعد والنظم قوانين وضعية من قبل الناس اجتهدوا في استنباطها واستخراجها من نصوص الشريعة الإسلامية أو من حياتهم اليومية واحتياجاتهم، فوضعوها فيما بينهم حفاظاً ونظاماً على معاملاتهم وتعاملهم اليومي. فسمي ذلك القواعد والنظم المستنبطة بالقوانين الوضعية، والتي منها القانون الدولي الذي يتعامل بقواعد والأنظمة التي تُنظم حياة الناس داخل أوطانهم وخارجها. فقد اعتنى هذا القانون بالمجالات الواسعة بسبب تعدد قواعده ومبادئه ومصادره، غير أن طبيعته تبقى المحدد الأساسي للتعامل الدولي. وهذا البحث جاء كدراسة عن بيان:

أهمية دراسة القانون الدولي لطلاب الشريعة

وجاء في مقدمة ومبحثين وخاتمة:

وأما المبحث الأول: فكان عن:

ماهية القانون الدولي

واشتمل على فرعين:

الفرع الأول: مفهوم القانون الدولي ونشأته.

والفرع الثاني: علاقة القانون الدولي بالشريعة الإسلامية وموقفها منه.

وأما المبحث الثاني: فكان عن:

أهمية دراسة القانون الدولي لطلاب الشريعة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

واشتمل على ثلاثة فروع:

الفرع الأول: فقد تناول بيان أهمية دراسة القانون الدولي في الجانب الاقتصادي.

الفرع الثاني: في أهمية دراسة القانون الدولي لطلاب الشريعة في **الجانب** الاجتماعي.

الفرع الثالث: في أهمية دراسة القانون الدولي لطلاب الشريعة في **الجانب** السياسي.

وأما الخاتمة: فكانت رصدًا لأهم النتائج.

مشكلة البحث:

على الرغم من كثرة المؤلفات والدراسات القانونية عموماً وفي موضوع القانون الدولي على وجه الخصوص، فإنه لا زال يحتاج إلى إعادة النظر والتأصيل لكثير من قضاياه ومسائله؛ لأن النقاش لا يزال قائماً في بعض موضوعاته. فمثلاً دور أهمية

دراسة القانون الدولي لطلاب الشريعة. لم يقف الباحث على من قام أو تناول الموضوع بدراسة أكاديمية قانونية، بين فيها مدى أهمية دراسة القانون الدولي لطلاب الشريعة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. لذا؛ قام الباحث بإعداد بحث مستقل بَيَّنَ فيه الأهمية العلمية والقيمة القانونية من دراسة هذا الموضوع لطلاب الشريعة؛ فقام بمحاولة علمية عن كتابة بحث مستقل يُبيّن فيه مدى أهمية دراسة القانون الدولي لطلاب الشريعة.

نسأل الله العلي القدير أن ييسر لنا ويفتح لنا الأمور إنه تعالى ولي ذلك والقادر عليه.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

١-بيان ماهية القانون الدولي من نشأته وتطوره ومميزاته.

٢-بيان فروع القانون الدولي والعلاقة بينه وبين الشريعة الإسلامية وموقفها منه.

٣-بيان أهمية دراسة القانون الدولي لطلاب الشريعة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

منهج البحث وخطواته الأساسية:

سيستعمل الباحث منهجين أساسيين لتحقيق أهداف الدراسة وهما ما يأتي:

١-**المنهج الاستقرائي**: يستعمل يستخدم الباحث هذا المنهج في تتبعاً تتبع واستقراء أقوال العلماء المتقدمين والمعاصرين فيما يتعلق بالقانون الدولي

٢-**المنهج التحليلي**: وذلك لتحليل الأقوال والآراء المختلفة الواردة في البحث؛ ومن ثم بيان الرأي الأقوى وفقاً للأدلة.

الدراسات السابقة:

فمن الدراسات والبحوث التي عرضت لموضوع القانون الدولي والتي يمكن الاستفادة منها في هذه الدراسة ما يأتي:

١-دراسة بعنوان:"الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام"[١] للدكتور عبد الكريم زيدان، تناول فيها دراسة القانون الدولي العام الإسلامي وتدوينه وأسسه وأشخاصه، إلا أنه لم يعرض لذكر أهمية القانون الدولي في الشريعة، وهذه النواقص ستقوم الدراسة بإكمالها.

[١] الدكتور عبد الكريم زيد، الشريعة الإسلامية ان والقانون الدولي العام، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م)، ص٣٢-٤٨.

٢-دراسة بعنوان:"القانون الدولي العام وعلاقته بالشريعة الإسلامية"[١] للدكتور يوسف حسن يوسف والدكتورة إيناس محمد البهجي، ذُكر فيها تطور القانون الدولي، وتطور القانون الدولي الإسلامي من خلال علاقة العالم الإسلامي بالغرب إلا أنه لم يفصل القول، ولم يعرض لذكر بيان أهمية القانون الدولي في الشريعة، وهذا ما سيسعى إليه الباحث في هذه الدراسة.

٣-دراسة بعنوان:"الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام"[٢] للمستشار علي علي منصور، ذكر فيها نبذة تاريخية عن نشأة القانون الدولي العام والأسس التي قام عليها، وأشخاصه وأنواع الدول، غير أن المؤلف لم يوضح ولم يشرح أهمية القانون الدولي في الشريعة، وهذه الدراسة ما سيحاول الباحث ذكره وتوضيحه، وبالأخص أهمية دراسة القانون الدولي لطلاب الشريعة.

٤-دراسة بعنوان"القانون الدولي العام وعالمية الإسلام"[٣] للدكتور مبارك علوي محمد لزنم، ذكر فيها القانون الدولي العام والمصادر الاستدلالية به وأشخاصه، غير أنه لم يعرض لذكر أهمية القانون الدولي، وبالأخص مدى أهميته في الشريعة، والجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وهذا ما سيقوم الباحث بتسليط الضوء عليه في هذه الجوانب في بيان مدى معرفة ودراسة أهمية هذه الجوانب في القانون الدولي.

---

[١] الدكتور يوسف حسن يوسف والدكتورة إيناس محمد البهجي، القانون الدولي العام وعلاقته بالشريعة الإسلامية، (القاهرة: المركز القومي للإصدارت القانونية، ط١، ٢٠١٣م)، ص١١-٩٦

[٢] المستشار علي منصور، الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام، (القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، د، ط، ١٣٩٠هـ/١٩٧١م)، ص٢٣-٧٧

[٣] الدكتور مبارك علوي محمد لزنم، القانون الدولي العام وعالمية الإسلام، (اليمن: مركز القلم، ط١، ٢٠٢٠م)، ص٧-١٠٥

المبحث الأول: ماهية القانون الدولي

واشتمل على فرعين:
الفرع الأول: مفهوم القانون الدولي ونشأته.
والفرع الثاني: علاقة القانون الدولي بالشريعة الإسلامية وموقفها منه.

الفرع الأول: مفهوم القانون الدولي ونشأته

قبل الشروع في ذكر تعريفات القانون الدولي في اصطلاح علماء القانون يحسن بالباحث الإشارة إلى ذكر معنى كلمة القانون ومن ثم ذكر معنى قانون القانون الدولي حسب تعريفات علماء القانون.

يُقال بأن إن لفظة (القانون) يونانية، انتقلت من اللغة اليونانية إلى اللغات الأخرى وهي تُعنى العصا المستقيمة. ثم انتقلت إلى الفارسية باللفظ والصيغة نفسها (كانون) بمعنى أصل كل شئ وقياسه، ثم عربت من الفارسية بمعنى الأصل.

ثم انتشر بعد ذلك استعمالها بمعنى أصل الشئ الذي يسير عليه، أو المنهج الذي يسير بحسبه أو النظام الذي على أساسه تنظم مفردات الشئ، وتكون متكررة على وتيرة واحدة بحيث تصبح خاضعة لنظام ثابت.

هذا عن معنى أصل كلمة القانون واستخدامها عند علماء القانون وغيرهم من أهل التخصصات الأخرى، والذي يفهم من هذا الاستخدام أنها تستعمل بمعنى القواعد التي تُنظم أحوال الناس وظروفهم الاجتماعية.

وبهذا المعنى عرفه الأستاذ الدكتور أحمد فهمي أبو سنة حيث قال هو: "مجموعة القواعد التي تنظم علاقات الناس فيما بينهم، ويقصد بالقواعد العامة الأحكام الكلية العامة"[1]. وكذلك عرفه الدكتور محمد سامر عاشور أيضاً عن هذا المعنى حيث قال: "يقصد به مجموعة القواعد التي تطبق على الأشخاص في علاقاتهم الاجتماعية ويفرض عليهم احترامها ومراعاتها في سلوكهم بغية تحقيق النظام في المجتمع"[2].

ومما سبق من تعريفات يتبين لنا أن القانون الدولي هو: مجمل المبادئ والقواعد التي تُنظم حياة الناس ومعاملاتهم فيما بينهم، من غير اعتداء أحد على الآخر في حالة السلم أو غيرها وفقاً لقواعد عالمية وضوابط دولي دولية.

وأما عن مفهوم القانون الدولي فقد عرفه علماء القانون بتعريفات متعددة نذكره منها ما يأتي:

---

[1] أبو سنة أحمد فهمي، النظريات العامة للمعاملات في الشريعة الإسلامية، (مصر: دار التأليف، د،ط، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م)، ص٢٣.

[2] الدكتور محمد سامر عاشور، مدخل إلى علم القانون، (سورية: منشورات الجامعة الافتراضية، د،ط، ٢٠١٨م)، ص٣

١- فعرفه محمد السعيد جعفور بأنه: "مجموعة القواعد التي تنظم علاقات الدول بعضها ببعض في وقت السلم أو في وقت الحرب وعلاقاتها بالمنظمات الدولية وعلاقات المنظمات بعضها ببعض"[١].

٢- وعرفه الدكتور سرور طالمي المل بأنه: "مجموعة القواعد القانونية التي تحكم وتنظم المجتمع الدولي وتحدد حقوق وواجبات أشخاصه في علاقاتهم المتبادلة"[٢]

٣-وعرفه الدكتور عبد الوهاب شمسان: بأنه " مجموعة القواعد القانونية التي تحكم العلاقات الدولية والأمم المتحدة، أو مجموعة من الدول عند الاقتصاد معنية بحفظ تلك القواعد حيال السلوك غير المشروع أو حالة العدوان"[٣]

٤- وعرفته الدكتورة إيناس محمد البهجي والدكتور يوسف حسن يوسف بأنه: "مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات بين الدول وتحدد حقوق كل منها وواجباتها"[٤].

هذه بعض تعريفات القانون الدولي التي ذكرها العلماء والباحثون المتخصصون، والتي يظهر منها أن القانون الدولي هو: تلك القواعد والنظم التي بين الدولتين أو الدول والتي تحسن العلاقات الدولية الدبلوماسية بين الدولتين أو الدول في حالة الأمن أو السلم، ومن ثم مراعاة واحترام تلك القواعد والنظم.

نشأة القانون الدولي وتطوّره:

إن نشأة القانون وبالأخص القانون الدولي يعود إلى ما ذكره العلماء الباحثون المعاصرون في مجال القانون من أن العصور القديمة كانت لها علاقات دولية قوية بين الشعوب الآسيوية والأفريقية، حيث دلت على ذلك آثار بابل وآشور ومصر والصين القديمة، فلقد أبرم رمسيس الثاني معاهدة مع خاتو سيل ملك الحيثيين عام (١٢٧٨م) قبل الميلاد، على أن يكون بين البلدين الأمن والسلام، فمن هنا قد تُعَدُّ هذه المعاهدات مبادئ أولية أساسية للعلاقات الدولية في حالتي السلم والحرب. وكانت الصين ترسل البعثات إلى الدول المجاورة من أجل تحقيق العلاقات الدولية الدبلوماسية. كما احتوى قانون مناو الذي انتشر في الهند في السنة (الألف) قبل الميلاد على قواعد تتعلق بالعلاقات الدولية من حرب ومعاهدات وسفارات[٥].

---

[١] محمد السعيد جعفور، مدخل إلى العلوم القانونية، (الجزائر: دار هومة، د،ط، ٢٠٠٨م)، ص٧٦.
[٢] الدكتور سرور طالمي المل، القانون الدولي العام، (لبنان: مركز جيل البحث العلمي، د،ط، ٢٠١٥م)، ص١٣.
[٣] الدكتور عبد الوهاب شمسان، القانون الدولي العام، (عدن: دار جامعة عدن، د،ط، ٢٠١٠م)، ص٧.
[٤] الدكتورة إيناس محمد البهجي والدكتور يوسف حسن يوسف، القانون الدولي العام وعلاقته بالشريعة الإسلامية (القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، ط١، ٢٠١٣م)، ص١١.
[٥] الدكتور محمد عزيز شكري، المدخل إلى القانون الدولي وقت السلم، مرجع سابق، ص١٥.

فالعلاقات الدولية قديمة قدم المجتمعات والدول، وكانت ما بين الانسجام تارة والحروب تارة أخرى، ولم يبدأ اهتمام الدول الحديثة بتنظيم القواعد القانونية إلا في أواسط القرن السابع عشر، وذلك على إثر الحروب والمنازعات الأوربية التي انتهت بإبرام معاهدة (وستفاليا) عام (١٦٤٨م)، التي أنهت حروب الثلاثين عاماً في أوربا، إلا أن فكرة الحق للأقوى بقيت كما كانت. ووضع القانون الدولي لتوحيد الشعوب الأوربية ولم يخلو من النزعة الحاقدة ضد الإسلام[١]. ومن ذلك الحين شاعت فكرة الحق للأقوى بين الأمم والشعوب ولم يكن حق السيادة للدول إلا بحسب قدرتها الدفاعية، ولكن انتشار الدين المسيحي في أوربا له أثر كبير في إقامة علاقات بين الدول وتلطيف حدة الصراع بين تلك الدول المسيحية، إلا أن تحالفها أبقى على النزعة الإقليمية والطائفية، إذ لا يسمح بالدخول في هذا الحلف إلا للدول المسيحية[٢]، مما ساعد على وجود أسرة دولية مسيحية في أوربا وكذلك خوفهم من انتشار الإسلام، فتكاتفت دول أوربا لمناهضة الإسلام، وانقسم العالم فئتين. فئة الأمم الإسلامية التي حدودها إلى جنوب فرنسا، وفئة المسيحية وتصادمت الفئتان. وكانت الحروب الصليبية، وانتهت دون أن تحقق أغراض الكنيسة، فكثرت المؤتمرات والمعاهدات فيما بينهم، ووضعت المبادئ العامة للقانون الدولي العام[٣]. وبمجرد تعايش الشعوب جنباً إلى جنب يخلق في نفوسهم الواجب الخلقي والشرعي ويتبلور على مر الزمن إلى نظام من القانون الدولي[٤].

وأشار الأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي إلى ما سبق بقوله:"وكلما تقدمت المجتمعات وازدهرت أصبحت بالضرورة مقبلة على مدّ جسور اللقاء وإقامة معابر التسهيلات في تحركات رعاياها ورعايا غيرها، لتحقيق أغراض متعددة سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية وعملية وغيرها، وتشابكت العلاقات الدولية في العصر الحاضر، وتطورت تطوراً كبيراً وأصبحت سهولة المواصلات ووسائل الاتصال السريع المباشرة تقرب البعيد، وثبت فعلاً أن الأرض عالم صغير، وكوكب يتنقل عليه سكانه بسرعة فائقة[٥].

---

[١] إنسانية الإسلام، (أمار سيل بوازار) ترجمة الدكتورة عفيف دمشقية، ص٢ وما بعدها.

[٢] إبراهيم الديك، المعاهدات الدولية في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، (الرياض: ط٢، ١٩٩٧م)، ص٤٠٢، حامد سلطان، القانون الدولي العام في وقت السلم، (القاهرة: دار النهضة، ط٦، ١٩٧٦م)، ص٣٤.

[٣] علي علي منصور، الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام، مرجع سابق، ص٣٤

[٤] الدكتور مجيد خدوري، القانون الدولي الإسلامي، "كتاب السير للإمام الشيباني"، (الدار المتحدة، د، ط، ١٩٧٥م)، ص١٢

[٥] الدكتور وهبة الزحيلي، العلاقات الدولية في الإسلام، (دمشق: دار المكتبي، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م)، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م)، ص٥

مميزات القانون الدولي وفروعه:

يجدر بنا بعد دراستنا المختصرة لنشأة القانون الدولي وتطوره أن نذكر أهم مميزات القانون الدولي وفروعه؛ فهو قانون يخص التعامل والمعاملات الدولية الداخلية والخارجية من دولة إلى الأخرى وهذا ما ترتبط به الشريعة الإسلامية مع القانون الدولي التي يستلزم لطلابها التعمق في هذه الدراسة، ومن أهم هذه المميزات ما يلي:

أ-القانون الدولي ملزم لأشخاصه؛ لأنه مجموعة القواعد التي جرى العرف بين الدول على اتباعها لغرض توثيق علاقاتها.

ب-القانون الدولي عبارة عن مجموعة القواعد القانونية التي تنظم المجتمع في نطاق حدود الدولة التي وضعته.

ج-القانون الدولي قانون وضعي إلزامي يستمد قوته الإلزامية من مختلف مصادره التشريعية.

إلى غير ذلك من المميزات التي ذكرها علماء القانون [١].وأما عن فروع القانون الدولي التي ذكرها المختصون في المجال، فقد تفرعت فروع القانون الدولي حسب ما ذكره العلماء الباحثين المعاصرين الباحثون المعاصرون بناءً على نشأته وتطوره حسب التعامل والمعاملات الدولية في الدخل والخارج.

يقول الدكتور مبارك علوي محمد لزنم:"إن القانون الدولي العام قد عرف تطوراً مهماً بحيث أصبحت أغراضه أكثر شمولية، فقد أصبح يتولى تنظيم العلاقات بين أشخاص المجتمع الدولي، فاشتمل إلى جانب الدول المنظمات الدولية الإقليمية، الحركات التحريرية، وغيرها من الأشخاص الدولية؛ مما أدى إلى اتساع دائرة الروابط القانونية التي يحكمها القانون الدولي"[٢]. ومن هنا يتضح للباحث بأن القانون الدولي يتفرع إلى فرعين أساسين أشار إليهما العلماء الباحثون المعاصرون في التالي:

القانون الدولي العام: يُقصد به مجموعة القواعد التي تُنظم علاقات الدول بعضها ببعض في وقت السلم، أو في وقت الحرب وعلاقاتها بالمنظمات الدولية، وعلاقات المنظمات الدولية بعضها ببعض[٣].

ومن هنا يُفهم بأن القانون الدولي العام تتمثل العلاقات فيه في وقت السلم والحرب، وهذا العلاقات يوضحها الوضع القائم بين روسيا وأكرانيا في حربهما؛ ففي وقت السلم يكون في تبادل الرجال المبعوثين الدبلوماسيين من دولة إلى الأخرى، وفي إبرام المعاهدات في شتى المجالات، والوسائل السلمية في فض المنازعات كالتحكيم.

١

٢ الدكتور مبارك علوي محمد لزنم، القانون الدولي العام وعالمية الإسلام، مرجع سابق، ص١٢

٣ محمد السعيد جعفور، مرجع سابق، ص٧٦

في حين في وقت الحرب يكون دور القانون الدولي في تنظيم علاقة الدول المتحاربة في بيان كيفية الحرب، وأنواع الأسلحة، وكيفية معاملة الأسرى والجرحى من المعتقلين المدنيين[١].

يقول الدكتور مبارك علوي محمد لزنم وهو بصدد حديثه عن القانون الدولي العام إنه: "قد عرف تطوراً مهماً بحيث أصبحت غاياته أكثر شمولية، فقد أصبح يتولى تنظيمم العلاقات بين أشخاص المجتمع الدولي، فاشتمل إلى جانب الدول المنظمات الدولية الإقليمية، والحركات التحريرية وغيرها من الأشخاص الدولية، مما أدى إلى اتساع دائرة الروابط القانونية التي يحكمها القانون الدولي"[٢]. **القانون الدولي الخاص:** يُراد به مجموعة القواعد التي تتعلق بتنظيم الأفراد المالية أو الشخصية إذا اقترن بها عنصر أجنبي، والتي تعالج مسألة الاختصاص القضائي الدولي، وحالة الأجانب والجنسية والموطن، وتبين كيفية تنفيذ الأحكام والأوامر الأجنبية[٣].

يقول الدكتور مبارك محمد لزنم عن هذا القانون أيضاً إنه: "يختص بصيانة حقوق أفراد الدول من دون أن يكون له شأن بالدول ذاتها، وإن هذا القانون يتكون من مجموعة قواعد قانونية تنظم في دولة ما علاقة المواطنين بغيرهم من الأجانب عندما تتضمن العلاقات عنصراً خارجياً أجنبياً، يتصل بجنسية الأفراد أو بمحل إقامتهم أو بوضع أملاكهم أو بالسكان الذين تعاقدوا فيه، وهذه القواعد تحدد القانون الواجب تطبيقه على هذه العلاقات، وكذا المحكمة المختصة ووضعية الأجانب في بلد معين"[٤].

يُستفاد مما سبق بأن القانون الدولي الخاص يتمثل في بيان تنازع القوانين وتنازع الاختصاص القضائي الدولي، ومركز الأجانب، والمواطن، والجنسية، وتنفيذ الأحكام والأوامر الأجنبية. وإلى جانب ما تقدم من بيان فروع القانون الدولي أشار الباحث إلى أهم الفروع التقليدية الأساسية المندرجة تحت هذين الفرعين كما هي في الشكل التالي:

هذه هي أهم فروع القانون الدولي يندرج تحتها فروع تقليدية يوضحها الشكل التالي:

---

[١] غالب علي الداودي، المدخل إلى علم القانون، (عمان: دار وائل، د،ط، ١٩٩٩م)، ص٤٢

[٢] الدكتور مبارك محمد لزنم، القانون الدولي وعالمية الإسلام، مرجع سابق، ص١٢

[٣] علي علي سليمان، مذكرات في قانون الدولي الخاص الجزائري، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٠م)، ص٥

[٤] الدكتور مبارك محمد لزنم، القانون الدولي وعاملية الإسلام، مرجع سابق، ص١٩-٢٠

شكل رقم:(١) بيان لفروع القانون الدولي العام والخاص التقليدية

القانون الدولي العام (الخارجي)	القانون الدولي الخاص (الداخلي)
ء-القانون الدولي الاقتصادي	ء-القانون الدستوري
ب-القانون الدولي الجوي	ب-القانون الإداري
ج-القانون الدولي الدبلوماسي	ج-القانون المالي
د-القانون الدولي البحري	د-قانون العقوبات
ه-القانون الدولي الإنساني	ه-قانون الإجراءات الجزائية

هذه بعض فروع القانون الدولي العام (الخارجي) والقانون الدولي الخاص (الداخلي) التي جاءت إشارتها في كتابات العلماء الباحثين المعاصرين في مجال القانون. والتي يظهر منها أن القانون الدولي يتفرع إلى فرعين أساسين، ومن ثم يندرج تحت كل فرع فروع أخرى مهمة ذات علاقة به؛ لأن القانون الدولي مجاله واسع للغاية، وأهميته كبيرة جداً، وأنه يهتم بأمور وقضايا قانونية خارجية وداخلية في تنظيم وحفاظ حياة الناس وحقوقهم داخل الدولة وخارجها.

الفرع الثاني: علاقة القانون الدولي بالشريعة الإسلامية وموقفها منه

أولًا: علاقة القانون الدولي بالشريعة الإسلامية:

رأى الباحث – إتمامًا للفائدة- قبل دراسة علاقة القانون الدولي بالشريعة الإسلامية وبيان مدى علاقتها بالقانون الدولي أن يذكر مفهوم الشريعة الإسلامية:

الشريعة الإسلامية هي: "الأحكام القطعية التي وردت بها نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية والأحكام الاجتهادية التي قالها الفقهاء، سواء منها المجمع عليها أو المختلف فيها، والتي تحمل الأخذ والرد والخطأ والصواب...[١].

ومن هذا المعنى الدقيق والمجمل للشريعة الإسلامية تظهر الإشارات بأنه يوجد

وبالتأمل في هذا التعريف للشريعة الإسلامية يتبين لنا وجود قواعد وأنظمة في الشريعة تُنظم حياة الناس وتعاملهم فيما بينهم.

يقول الأستاذ الدكتور عبد الكريم زيدان ردًا عن سؤال عن وجود القانون في الشريعة:"الجواب على هذا السؤال سلباً أو إيجاباً يتوقف على مدى اعتراف الشريعة

[١] الدكتور عبد الكريم، الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام، مرجع سابق، ص٩.

الإسلامية بوجود ما يفترض وجوده القانون الدولي العام وهو وجود دول وعلاقات فيما بينها، وقواعد تنظم هذه العلاقات، وهذا كله يتبين من ذكر الحقائق التالية: الحقيقة الأولى: الشريعة الإسلامية تأمر بإقامة دولة إسلامية، والحقيقة الثانية تعترف الشريعة الإسلامية والدولة الإسلامية بالدول غير الإسلامية اعترافاً واقعياً، والحقيقة الثالثة: وجود علاقات فعلاً بين الدول الإسلامية وغيرها من الدول، والحقيقة الرابعة: من صفات الشريعة الإسلامية وخصائصها الشمول، ونريد بهذه الخصيصة أن أحكامها ليست مقصورة على تنظيم علاقة الفرد بخالقه، وإنما هي تنظم جميع علاقات البشر كأفراد أو جماعات أو دول"[1].

ومما سبق يظهر بأن القانون الدولي بعد استمداد أصوله ونصوصه من الشريعة الإسلامية، يعني القرآن الكريم والسنة النبوية وآراء الفقهاء والعرف والمعاهدات وأعمال الخلفاء الراشدين، فإنه في ضوء هذه الحقائق السابقة يتضح وجود القانون الدولي العام الإسلامي، غير أنه يختلف عن القانون الدولي بالاختلافات الأساسية المبينة في الشكل التالي. شكل رقم: (٢)

بيان لبعض الاختلافات الأساسية بين الشريعة الإسلامية والقانون

	الشريعة الإسلامية	القانون الدولي
الوجه الأول	الشريعة الإسلامية من الله ـ تعالى ـ يظهر فيها كمال قدرته تعالى وعظمته وإحاطة علمه بكل شئ، فأحكام الشريعة الإسلامية لا تتغير ولا تتبدل لأنها ليست في حاجة للتغيير والتبديل.	القانون الدولي من صنع البشر يظهر فيه نقصه وعجزه وضعفه لأنه عرضة للتغيير والتبديل، وناقص لا يمكن أن يبلغ حد الكمال ولا يوصف بالكمال.
الوجه الثاني	الشريعة الإسلامية أحكامها وقواعدها وضعها الله تعالى على سبيل الدوام لتنظيم شؤون حياة الناس وأن قواعدها وأحكامها ثابتة ودائمة لا تقبل التغيير والتبديل.	القانون الدولي عبارة عن قواعد مؤقتة وضعها جماعة لتنظيم شؤون حاجات حياتهم فهي قواعد مؤقتة تتفق مع حال الجماعة وتستوجب التغيير كلما تغيرت الأحوال.

[1] المرجع السابق، ص١٤.

الوجه الثالث	الشريعة الإسلامية لم تكن نتيجة لتطور الجماعة، وإنما هي من صنع الله الذي أتقن كل شيء خلقه؛ لأن المقصود منها هو خلق تنشئة الأفراد الصالحين والجماعة الصالحة.	الجماعة هي التي تصنع القانون الدولي وتلونه بعاداتها وتقاليدها فالأصل فيه أن يوضع لتنظيم شؤون حياة الجماعة فلا يوضع لتوجيه الجماعة.

ثانيًا: موقف الشريعة الإسلامية من القانون الدولي:

الشريعة الإسلامية استكملت كل ما تحتاجه الشريعة الكاملة من قواعد ومبادئ ونظم، ففيها من المبادئ والنظم ما يحفظ لها مستوى الناس، فهي مستقرة في نصوصها لا تقبل التعديل والتبديل، وحافظة لصلاحيتها في كل زمان ومكان. وعلى هذا فقد اختلفت آراء العلماء والباحثين المعاصرين حول موقف الشريعة الإسلامية من القانون الدولي، حيث يميل الدكتور عبدالكريم زيدان إلى عدم اعتراف الشريعة الإسلامية بالقانون الدولي؛ لأنها عالمية إلهية المصدر جاءت للعالم أجمع فقال:"لا تعترف (الشريعة الإسلامية) بشرعية أي قانون لا ينبثق منها، ولا تقر بمزاحمته لها، ومن ثم يجب تطبيقها دون سواها على جميع العلاقات البشرية ومنها العلاقات الدولية كلما أمكن التطبيق[١]، وفي هذا المعنى يقول الإمام أبو يوسف: ولأن الأصل في الشرائع أي شرائع الإسلام العموم في حق الناس إلا أنه تعذر تنفيذها في دار الحرب لعدم الولاية وأمكن في دار الإسلام فلزم التنفيذ فيها"[٢].

يستفاد من كلام الدكتور عبد الكريم زيدان بأن الشريعة الإسلامية لا منكر لها ولا بتطبيق أحكامها في كل تعامل ومعاملات الناس. غير أنه إلى جانب ذلك لا بأس بتطبيق وتنفيذ قواعد ونظم توافق تعايش الناس – غير المسلمين - فيما بينهم، وتلائم معاملاتهم اليومية.

وأكد هذا المعنى أيضاً الدكتور وهبة الزحيلي بقوله: "من أجل تنمية العلاقات الإنسانية على أحسن وجه، أكدت التعاليم الإسلامية على عناصر الأخوة والمساواة والاحترام المتبادل، ودعت هذه التعاليم إلى حوار متواصل قائم على الثقة والمحبة والتعاون ونشدان الخير والسعادة، والحرص على إقامة سلام عام ينعم فيه الجميع بنعمة

---

[١] الدكتور عبد الكريم زيدان، الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م)، ص٨١-٨٢

[٢] الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م)، ج٢ ص٢١١

الحرية، وترك الناس أحراراً فيما يختارون، ولكن في مظلة العدل والإنصاف ومحاربة الظلم والجور"[1].

وقال الدكتور يوسف المصري والدكتورة إيناس محمد البهجي أيضاً وهما بصدد حديثهما عن التشريع بأن:" التشريع الإسلامي يمتلك من الاتساع والمرونة ما يمكنه أن يتعامل مع القانون الدولي بمنحى إسلامي من دون فقدان حالة المعاصرة والتطور التشريعي والتغيرات الدولية"[2].

هذه بعض آراء العلماء الباحثين المعاصرين عن موقفهم من القانون الدولي، التي تُشير بأن موقف الشريعة الإسلامية من القانون الدولي الاكتفاء بها، فيرى هؤلاء الباحثون المعاصرون بأن الشريعة الإسلامية غنية عنه، لا تحتاج إلى القانون الدولي.

وهذا فيه نظر؛ لأن الأمور قد تتغير بسبب تغير الزمان والأحوال، فقد يكون هناك حاجة للقانون الدولي أيضاً بسبب تغير الأمور، والله تعالى أعلم.

[1] الأستاذ الدكتور، وهبة الزحيلي، العلاقات الدولية في الإسلام، (دمشق: دار المكتبي، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م)، ص١٢

[2] الدكتورة إيناس محمد البهجي والدكتور يوسف المصر، القانون الدولي العام وعلاقته بالشريعة الإسلامية، (القاهرة: المركز القومي للإصدارت القانونية، ط١، ٢٠١٣م)، ص٩٥

المبحث الثاني

أهمية دراسة القانون الدولي لطلاب الشريعة

في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

واشتمل على ثلاثة فروع:

الفرع الأول: فقد تناول بيان أهمية دراسة القانون الدولي في الجانب الاقتصادي.

الفرع الثاني: في أهمية دراسة القانون الدولي لطلاب الشريعة في الجانب الاجتماعي.

الفرع الثالث: في أهمية دراسة القانون الدولي لطلاب الشريعة في الجانب السياسي.

المبحث الثاني

أهمية دراسة القانون الدولي لطلاب الشريعة

في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي

الاقتصاد والاجتماع والسياسة محور من محاور حياة الناس التي تدور عليها تعاملهم تعاملاتهم ومعاملاتهم فيما بينهم، بل تُعد هذه المحاوير المحاور لبّ الحياة وأساسها من حيث القيمة والأهمية.

وبناءً على هذا فسيبين الباحث في هذه الدراسة أهمية دراسة القانون الدولي في جانب الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي؛ لما لذلك من الأهمية والصلة القوية بموضوع الدراسة، كون طلبة الشريعة هم أحق من يقف على معرفة أحكام ما يخص الدول من القواعد والأنظمة والقضايا الدولية القانونية وغيرها.

الفرع الأول

أهمية دراسة القانون الدولي في الجانب الاقتصادي

قبل الشروع في بيان أهمية دراسة القانون الدولي لطلاب الشريعة في الجانب الاقتصادي يحسن بالباحث الإشارة إلى معناه يعني (القانون الدولي الاقتصادي) ومن ثم بيان خصائصه وسماته. فمما ذكره العلماء الباحثون المعاصرون المختصون في مجال دراسة القانون الدولي الاقتصادي عن معناه بأنه: "جميع المبادئ والقواعد القانونية القابلة للتطبيق على العلاقات الدولية الاقتصادية والتي تحكم إقامة عناصر الإنتاج وتنقلاتها من أشخاص ورؤوس أموال وسلع وخدمات ونقود واستثمارات، وكذلك التبادلات التي تتم

بين المجالات الاقتصادية الوطنية المختلفة وتمويل هذه النشاطات تحقيقاً لمبادئ السيادة والتعاون والتكامل الاقتصادي والاجتماعي ورفاهية الأمم والشعوب"[١].

وَبَيَّنَ الدكتور مبارك محمد لزنم نشأة هذا القانون فقال:"نشأ هذا القانون في أعقاب الحرب العالمية الأولى استجابة للحاجة الملحة لتنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية المتشعبة وضبطها والرغبة في تنظيم تلك العلاقات، وإدراك أهمية التعاون الدولي في الميدان الاقتصادي بوصفه السبيل الرئيس للسلام والرفاهية والاقتصادية الدولية من خلال بعض الاتفاقيات الدولية[٢].

وعرفت الدكتورة العثماني أسعيدة القانون الدولي الاقتصادي بأنه هو: "الذي يضم القواعد القانونية التي تنظم الحلول القانونية للعلاقات الاقتصادية بين الدول، وبينها وبين المنظمات الدولية، وكذلك العلاقات التي تنشأ بين الأفراد أو المؤسسات الاقتصادية التي تشارك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في صورة الاستثمارات الأجنبية"[٣].

هذا عن مفهوم القانون الدولي الاقتصادي ونشأته ، ويُضاف إلى هذا التعريف والنشأة الخصائص والسمات التي يتصف بها قانون الدولي الاقتصادي بأنه يتميز من غيره من العلوم الاجتماعية والقانونية بشكل عام، وعن فروع القانون الدولي الأخرى بشكل خاص، كما ترتبط مضامينه وتطبيقاته بمدى ثبات الظروف الدولية الاقتصادية وتغيراتها[٤].

علاقة القانون الدولي الاقتصادي بالقانون الدولي:

ومن هذا المنطلق في العلاقة بين القانون الدولي العام والقانون الدولي الاقتصادي ينوه الباحث إلى أن العلاقة بينهما لا تنفك فيما يخدم المجتمع الدولي والأسرة الدولية، وكذلك لابد من وجود الاستقرار وعدم الإضرار بمستقبل القانون الدولي الاقتصادي على حساب انتهاكات القانون الدولي العام والتي منها على سبيل المثال الممارسات التي تقوم بها الدول الأوربية وأمريكا في أثناء النزاع القائم بين روسيا وأكرانيا.

وفي السياق ذاته يقول الدكتور ماهر ملندي: "يعود الفضل في ارتباط القانونين الدوليين العام والاقتصادي إلى وجود الدول المستقلة ذاتها، وحيث تشكل الحدود السياسية والجغرافية والثقافية عائقًا فعلياً أمام تطور العلاقات الدولية الاقتصادية، لكن

---

[١] الدكتور ماهر ملندي، القانون الدولي الاقتصادي، (سورية: منشورات الجامعى الافتراضية السورية، ٢٠١٨م)، ص٢

[٢] الدكتور مبارك علوي محمد لزنم، القانون الدولي العام وعالمية الإسلام، مرجع سابق، ص١٢

[٣] الدكتوراة، العثماني أسعيدة، القانون الدولي الدولي العام دراسة تطبيقة في دور المصادرالقانون الدولي الإنساني، ٢٠١٨م، ص١٦

[٤] الدكتور محمد سامي عبد الحميد والدكتور مصطفى سلامة حسن، اقانون الدولي العام، (بيروت: الدار الجامعية، ١٩٨٩م)، ص٢٨٩.

الفارق البين بينهما يتمثل في أن قواعد القانون الدولي العام ذات طبيعة حمائية بالدرجة الأولى ومستقرة بأكملها على فكرة ضمان استقلال وسيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، بينما يعدّ القانون الدولي الاقتصادي للمجتمع الدولي مهما كانت العوائق، المتوجب إزالتها وتعميق روح التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول، هذا التجاوز للحدود، أو ما يسمى بصورته المثالية: العولمة، يتجسد عملياً في التحرر القانوني على صعيد التبادلات الدولية الاقتصادية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة، مما يشارك في تطوير قواعد التجارة الدولية والتنمية المستدامة"[١]. وقال في موضع آخر:"الاتفاقيات الدولية للتعاون الاقتصادي والمالي والتجاري تشكل في الواقع جزءاً من القانون الدولي الاقتصادي، والتي لا يمكن عدها سوى بمنزلة تطبيق خاص لتلك المتعارف عليها بين ثنايا القانون الدولي العام"[٢]. هذا عن علاقة القانون الدولي الاقتصادي بقانون الدولي، حيث أشار الباحث إلى أن علاقته كانت قديمة منذ زمن طويل بسبب التبادل المالي التجاري بين الشعوب، وبسبب التنقلات الاقتصادية بين الدول المجاورة والبعيدة، فكل ذلك مما يُظهر ويكشف مدى أهمية العلاقة الاقتصادية وقدمها في التاريخ القانون الدولي الاقتصادي.

وجوب معرفة مصادر القانون الدولي الاقتصادي لطالب الشريعة:

مما له أهمية كبرى بل مما يجب على طالب الشريعة معرفته وإتقانه في جانب القانون الدولي الاقتصادي هو معرفة المصادر القانونية الدولية الأصيلة والاحتياطية التي حددتها المحكمة العدل الدولية في جانب الاقتصاد الدولي، كالاتفاقيات الدولية التي تُكون قواعد القانون الدولي الاقتصادي، والأعراف الدولية التي يُستدل بها في إطار القانون الدولي الاقتصادي عبر تكرار الأعمال القانونية التي لها علاقة بالطابع الاقتصادي، والمبادئ العامة التي تُعبر خصوصاً عن النظام الاقتصادي الدولي، والإسهامات الفقهية الدولية التي تُحدد القواعد القانونية وتشرح مضمونها وتُفسر الغامض منها. فعلى طالب الشريعة أن يقف على هذه الأمور فيعرفها ويتقنها كي يكون عالماً وفقيهاً بكلا الجانبين الشرعي والقانوني.

ضرورة وقوف طالب الشريعة على التكامل العربي الاقتصادي الدولي:

مما ينبغي على طالب الشريعة الوقوف عليه في القانون الدولي الاقتصادي التحديات الاقتصادية التي واجهت الدول العربية، والتي أدت إلى فكرة التكامل الاقتصادي الدولي العربي من جامعة الدول العربية، والتي توالت أيضاً عدة اتفاقيات اقتصادية قانونية دولية عربية، وذلك للنمو بالاقتصاد الدول العربية، حيث إنشاء العديد

[١] الدكتور ماهر ملندي، القانون الدولي الاقتصادي، (سورية: من منشورات الجامعة الافتراضية السورية، ٢٠١٨م)، ص٧

[٢] الدكتور ماهر ملندي، القانون الدولي الاقتصادي، مرجع سابق، ص٨

من المنظمات العربية من قبل جامعة الدول العربية التي تقوم بإحالة تقديرات موازناتها إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية، كالصندوق العربي للإنماء وصندوق النقد العربي وغير ذلك. وجميع الأعمال الاقتصادية التي تقوم بها جامعة الدول العربية مبنية على القواعد والأنظمة القانونية. فيجب على طالب الشريعة معرفة تلك القواعد والأنظمة كي يكون مثقفاً شرعياً وقانونياً.

الفرع الثاني

أهمية دراسة القانون الدولي لطلاب الشريعة في الجانب الاجتماعي

المجتمع الدولي محور من محاور الدراسة القانونية التي تدور عليه القواعد والأنظمة والقوانين الدولية لما لها من أهمية في مجال الدراسة القانونية الدولية.

وقد عرف العلماء الباحثون القانونيون بأن المجتمع الدولي هو ذلك الوعاء الذي يضم مجموعة من الكيانات المكونة له، والتي تتعامل وتتفاعل في إطاره، سواء تم الاعتراف لها بالصفة القانونية أو بالصفة الفعلية، حيث يضم الطائفة الأولى الكيانات الدولية التي تتمتع بالشخصية القانونية الدولية، والتي نقصد بها أشخاص القانون الدولي العام، والمتمثلة في الدول ذات السيادة والمنظمات الدولية الحكومية، أما الفئة الثانية فتضم الأشخاص الفعلية والتي لا تعد في وقتنا الحالي أشخاصا للقانون الدولي العام، والمتمثلة في المنظمات الدولية غير الحكومية، الشركات المتعددة الجنسية، حركات التحرر الوطني، وكذلك الفرد[1].

وقيل بأن القانون الدولي الاجتماعي هو: "مجموع القواعد القانونية المطبقة على العلاقات الفردية والجماعية الناشئة بين المؤاجرين الخصوصيين من جهة ومن يشتغلون تحت سلطتهم من جهة أخرى بسبب الشغل وكذلك القواعد التي تحكم الضمان الاجتماعي"[2]. فمن هنا يظهر بأن القانون الدولي الاجتماعي تُركز قواعده وأنظمته على المجتمع الدولي، وهي قوانين خاصة فيما يخص تعامل الشعوب ومعاملاتهم فيما بينهم في المجتمع الدولي، ولذا؛ كان للمجتمع الدولي العديد من الخصائص تخصه، كعالمية مجتمعه الدولي المعاصر وأنه غير متجانس بل هو مجتمع منظم علمياً وثقافياً واجتماعياً، له تقدمه وتطوره الخاص به. وعليه؛ فالقانون الاجتماعي الدولي له مميزاته الخاصة والتي منها حداثته وتحركه يعني القانونية الاجتماعية.

صلة القانون الدولي بالحياة الاجتماعية:

للقانون الدولي صلة وثيقة في الحياة الاجتماعية حيث لا يمكن أن ينشأ أي مجتمع دولي إلا إذا كان هناك دولة تتولى تنظيمه وتُحدد قواعده التي يجب أن يقوم عليها

---

[1] محاضرات بعنوان: قانون المجتمع الدولي، من إعداد الأستاذ بوترعة شماسة، (جامعة الإخوة منتوري سنة: ٢٠٢٠م/٢٠٢١م)، ص٤

[2] الدكتور موسى عبود، دروس في القانون الاجتماعي، (بيروت: المركز الثقافي العربي، ط٢، ١٩٩٤م)، ص١٠-١١

في علاقاته القانونية الدولية مع الدول المجاورة ومع الدول الأخرى، كما لا يمكن أن يتصور قيام أي دولة دون نظام صالح يُبنى عليها ويُحدد علاقاتها القانونية مع الدول الأخرى المجاورة.

يقول الدكتور محمد سامر عاشور: "وما دام القانون يتولى تنظيم المجتمع وعلاقات الأفراد فيه، فمن الطبيعي لنا أن نتساءل عن الدور الصحيح الذي يؤديه هذا السبيل والحد الذي يقف عنده في تدخله في شؤون الأفراد وعلاقاتهم المختلفة"[١].

وتقول الأستاذة بوترعة شماسة وهي بصدد حديثها عن المجتمع الدولي المعاصر وأنه مجتمع منظم: "على الرغم من عدم اكتمال النظام القانوني الدولي مقارنة بالمجتمعات الوطنية لعدم وجود سلطة تشريعية وسلطة قضائية دولية وأخرى تنفيذية، إلا أنه مجتمع منظم تحكم العلاقات الدائرة فيه قواعد قانونية سواء كانت مكتوبة أم لا، ومهما كان مصدرها، حيث تختص بتنظيم العلاقات القائمة بين أشخاصه القانونية في مختلف المجالات والتي كثيرا ما لجأت إلى إبرام الاتفاقيات الدولية بغرض إرساء وتطوير أسس التعاون بينها، وتحقيق النفع العام على حساب المصلحة الخاصة لكل دولة، كما تناولت قواعده بتنظيم العديد من المواضيع الكلاسيكية والمعاصرة، كحقوق الإنسان في وقتي السلم والحرب البيئة والتنمية..."[٢].

هذه بعض مقولات العلماء الباحثين المختصين في مجال القانون التي أشارو فيها إلى صلة القانون الدولي بالحياة الإجتماعية، والتي يظهر فيها ضرورة وحاجة إلى وجود قانون دولي مُنظم ينظم العلاقة الاجتماعية بين الدول. ومن هنا يُستفاد بأن القانون الدولي لا بد من وجوده في أي مجتمع إنساني دولي كي يُنظم العلاقة الاجتماعية فيما بين المواطنين والشعوب.

الفرع الثالث

أهمية دراسة القانون الدولي لطلاب الشريعة في الجانب السياسي

السلطة السياسية القانونية الدولية وخصائصها:

تُعد السلطة السياسية القانونية الدولية من أهم العناصر لنشأة الدولة أو الدول وقيامها حيث تتمثل في الهيئة الحاكمة لها والأصيلة التي لا تنبع من سلطة أخرى تستمد منها الهيئات والأجهزة الأخرى سلطاتها واختصاصاتها الممنوحة لها. غير أنه لا يشترط أن تكون الهيئة الحاكمة وطنية، فقد تكون أجنبية من غير المواطنين الدوليين. ويكون دور هذه الهيئة الإشراف على الدولة ومن يُقيم فيها من المواطنين والأجانب، فتمارس

[١] الدكتور محمد سامر عاشور، مدخل إلى علم القانون، مرجع سابق، ص١٤

[٢] الأستاذة بوترعة شماسة، محاضرة في مقياس قانون المجتمع الدولي، جامعة الإخوة منتوري، قسم القانون العام، السنة الجامعية، ٢٠٢٠/٢٠١٢م، ص٥

سيادتها الدولية بأن تُصبح قادرة على إلزام الموطنين باحترام قوانينها وأنظمتها ووظائفها لتحقيق أغراضها الدولية.

فمن خصائص السلطة السياسية القانونية الدولية أنها سلطة ذات سيادة في الداخل، والشخصية المعنوية كونها وحدة قانونية مستقلة مختصة عن الحكام والمحكومين، فهي وحدة قانونية دولية واحدة، لها طابع الدوام والاستقرار، لا تزول بتغير وزوال الحكام، بل هي مستمرة تستهدف أغراضاً تتجاوز عمر جيل بذاته من أجيال شعبها. فالسيادة السياسية القانونية الدولية بأركانها الثلاثة (الشعب، الإقليم، السلطة السياسية) يترتب عليها تمتعها بالشخصية القانونية المعنوية وأنها سلطة سياسية ذات السيادة القانونية الدولية في أهميتها. وأن لها مظهرين أساسين كما في الشكل التالي هما: المظهر الخارجي والمظهر الداخلي:الشكل رقم:(٣) بيان للمظهرين الأساسين للسلطة السياسية القانونية الدولية

المظهر الخارجي للسيادة	ويكون بتنظيم علاقة الدولة مع الدول الأخرى في ضوء أنظمتها الداخلية وحريتها في إدارة شئونها الخارجية وتحديد علاقتها بغيرها من الدول
المظهر الداخلي للسيادة	ويكون ببسط سلطاتها على إقليمها وولاياتها، وبسط سلطاتها على كل الرعايا وتطبيق أنظمتها عليهم جميعا

مما سبق من بيان سيادة الدولة وسياستها الداخلية والخارجية يُفهم بأن السيادة السياسية القانونية الدولية تتصف بعدم قابليتها للتجزئة أو التقسيم في الدولة الواحدة، وأنها غير قابلة أيضاً للتصرف، فلا سيادة ولا سياسة إلا للدولة، كما لا تنازل ولا تملك إلا لها.

ضرورة وقوف طالب الشريعة على معرفة قواعد وأنظمة القوانين الدولية السياسية:

مما لا مفر منه في تخصص القانون الدولي معرفة تفسير القواعد وأنظمة **القوانين** الدولية، فينبغي بل يتحتم على طالب الشريعة أن يلم ويقف على معرفة تلك القواعد والأنظمة القانونية الدولية إجمالاً وتفصيلاً، وبالأخص التي في جانب سيادة الدولة وسياستها؛ لأن سيادة الدولة وسياستها القانونية تتناول وجود العناصر والمقومات والتي منها وجود الإقليم، الذي يمثل المجال الذي تمارس عليه الدولة سيادتها وسياستها القانونية، فتمارس عليه الدولة وظائفها التشريعية والتنفيذية والقضائية، فلكل هذه الأمور يتحتم على طالب الشريعة أن يقف عليها نظريةً وتطبيقاً.

وإضافة إلى ذلك أيضاً يحسن لطالب الشريعة معرفة ما يتفرع عن تلك الأقاليم؛ لأنه على ثلاثة أقسام وهي:

أ-**الإقليم البري اليابسة**، وهي كل ما يوجد في الأرض من أنهار وبحيرات وسهول وهضاب وجبال بمعنى كل أملاك الدولة، فيجب أن يكون محدد المعالم والحدود، له أحكامه الخاصة به في القانون الدولي، تمارس عليه الدولة سلطتها وسياستها المطلقة

ب-**الإقليم البحري** ويتكون من عدة مناطق نحو: المياه الداخلية، والمياه الإقليمية وغيرها، ولكل من الأقاليم البحرية قواعد وأنظمة قانونية دولية خاصة، فعلى طالب الشريعة أن يقف على معرفة بعض تلك القواعد والأنظمة، وذلك فضاً للنزاع القانوني الدولي الذي قد يحصل بدول المجاورة فيما يخص تلك الأملاك الدولية

ج-**الإقليم الجوي** ويقصد به الفضاء الجوي الذي يعلو الإقليم البري والمياه الداخلية والمياه الإقليمية للدولة، بحيث يخضع المجال الجوي التابع للدولة لنظام قانوني دولي، في منع الطائرات الأجنبية من المرور عبر إقليمها الجوي[١].

ولكل من هذه الأقسام الإقليمية قواعد وأنظمة خاصة بها، فينبغي على طالب الشريعة معرفتها والوقوف عليها نظريةً وتطبيقاً وقانوناً.

حاجة طالب الشريعة إلى معرفة المنظمات الدولية وقواعدها القانونية:

المنظمات الدولية عبارة عن: "تجمع من الدول ولكن تتمتع المنظمات الدولية بإرادة وسلطات ذاتية مستقلة عن إرادة الدول المكونة لها، فهي إذا تملك شخصية معنوية خاصة بها ناتجة عن تفويض صريح من الدول بموجب اتفاقية دولية بغرض حماية بعض المصالح الخاصة وقد أنشأت في القرن التاسع عشر (١٩١٩م)، ثم أخذت حلة جديدة إبان الحرب العالمية الثانية فأسست منظمة الأمم المتحدة عام:(١٩٤٥م)"[٢]. فينبغي لطالب الشريعة أن يقف على معرفة تلك المنظمات ما لها وما عليها من القواعد القانونية الدولية التي تحكم نشأتها وعملياتها الدولية.

كما ينبغي له أن يقف على معرفة أنواعها ونشاطاتها واختصاصاتها، وإلى جانب ذلك عليه أن يقف على معرفة مبادئ وأهداف منظمة الأمم المتحدة، والأجهزة الرئيسة لها من الجمعية العامة ومجلس الأمن وغير ذلك، كما يتحتم عليه أن يقف على معرفة المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، والأمانة العامة ومحكمة العدل الدولية، فكل هذا من المهم بل الأهم على طالب الشريعة أن يقف عليه

ويعرفها نظريةً وتطبيقاً في بيان كيفية القيام بأعملها وتنفيذ أهدافها سياسياً وقانونياً ودولياً.

---

[١] الأستاذة بوترعة شماسة، محاضرات في مقياس قانون المجتمع الدولي، جامعة الإخوة منتوري، ٢٠٢٠/٢٠٢١م، ص٨-٩

[٢] الدكتور سرور طالمي المل، القانون الدولي العام، (لبنان: مركز جيل البحث العلمي، ٢٠١٥م)، ص٢١

ومما له أهمية أيضاً أن يقف عليه طالب الشريعة هو معرفة جامعة الدول العربية التي تمَّ تأسيسها في عام:(١٩٤٥م) بعد الحرب العالمية الثانية، وهي عبارة عن منظمة سياسية إقليمية، وذلك راجعاً راجع لطبيعة المبادئ و الأهداف التي نص عليها ميثاقها والغرض الأساس الذي أنشئت من أجله والمتمثل في التعاون بين مختلف الدول العربية الأعضاء فيها في عدة مجالات من أجل النهوض بالمنطقة لا سيما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية[١]؛ فينبغي لطالب الشريعة أن يقف على معرفة هذه الجامعات والمنظمات بما فيها من الأحكام والقواعد والنظم نظريةً وتطبيقًا وتعليماً، لأن تلك المنظمات والجامعات هي التي تسود العالم بسياستها وبقواعدها وأنظمتها ومواثيقها، فعلى طالب الشريعة أن يتعرف عليها علماً وتعليماً، وتفسيراً وتطبيقاً؛ لأن بتلك القواعد والأنظمة والمواثيق يقوم طالب الشريعة بدور التسوية في فض المنازعات الدولية، عن طريق علمه بفهم القانون الدولي، كما يقوم بدور القيام بالعلاقة الدبلوماسية بين الدول عن طريق معرفة القواعد القانونية الدولية والأنظمة السياسية العالمية.

فالقانون الدولي كما أشار إليه أحد الباحثين بأنه:"شغل قواعده مكاناً هاماً من مجموعة القواعد القانونية للمجتمع الإنساني بل وهي تحتل في رأي الكثيرين مكان الصدارة في هذه المجموعة وذلك لخطورة المسائل التي تعني بها بالنسبة للجماعات البشرية المختلفة لذا فتحديد مركز هذه القواعد داخل نطاق النظام القانوني لمختلف الجماعات البشرية هو إذاً من أولى المسائل التي يتعين على المشتغل بالقانون الدولي الإلمام بها"[٢].

[١] الدكتور سرور طالمي المل، القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص٣٠

[٢] الدكتور يوسف حسن والدكتورة إيناس محمد البهجي، القانون الدولي العام وعلاقته بالشريعة الإسلامية، مرجع سنبق، ص٧

خاتمة

وفي خاتمة هذا البحث الذي عُنيَّ ببيان أهمية دراسة القانون الدولي لطلاب الشريعة حاول البحث تحقيق أهدافه من خلال دراسة ماهية القانون الدولي وعلاقته بالشريعة الإسلامية وموقفها منه، وبيان أهمية دراسة القانون الدولي لطلاب الشريعة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، فوصل في النهاية إلى النتائج التالية:

أولاً: معنى القانون الدولي عند العلماء القانونيين وغيرهم، وبيان نشأته وتطوره، والفرق بينه وبين القوانين الأخرى.

ثانياً: بيان دور علاقة القانون الدولي بالشريعة الإسلامية وموقفها منه.

ثالثاً: أثر أهمية دراسة القانون الدولي لطلاب الشريعة بالجامعات السعودية بجميع مراحلها الجامعية.

رابعاً: أثر أهمية دراسة القانون الدولي في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

خامساً: بيان حاجة طلاب الشريعة إلى معرفة القواعد والأنظمة القانونية الدولية وما يترتب عليها من تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية.

سادساً: هناك ضرورة وحاجة لوجود طلاب الشريعة في جميع جوانب التعامل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي؛ لعلمهم بما يخص قضايا ومسائل هذه الجوانب. والله تعالى أعلم.

المراجع

- إبراهيم الديك، (١٩٩٧م)، المعاهدات الدولية في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، (ط٢)، الرياض.
- أسعيدة العثماني، (٢٠١٨م)، القانون الدولي العام دراسة تطبيقية في دور مصادر القانون الدولي الإنساني.
- إيناس محمد البهجي، ويوسف حسن يوسف، (٢٠١٣م)، القانون الدولي العام وعلاقته بالشريعة الإسلامية، (ط١)، القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية.
- جعفور، محمد السعيد، (٢٠٠٨م)، مدخل إلى العلوم القانونية، الجزائر: دار هومة، (د،ط).
- حامد سلطان، (١٩٧٦م)، القانون الدولي العام في وقت السلم، القاهرة: دار النهضة، (ط٦).
- خدوري مجيد، (١٩٧٥م)، القانون الدولي الإسلامي، "كتاب السير للإمام الشيباني"، الدار المتحدة، (د،ط).
- الداودي، غالب علي(١٩٩٩م)، المدخل إلى علم القانون، عمان: دار وائل، (د،ط).
- الزحيلي، وهبة، (١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م)، العلاقات الدولية في الإسلام، دمشق: دار المكتبي، (ط١).
- زيدان، عبد الكريم، (١٤٠٨هـ/١٩٨٨م)، الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام، بيروت: مؤسسة الرسالة، (ط٢).
- أبو سنة، أحمد فهمي، (١٣٨٧هـ/١٩٦٧م)، النظريات العامة للمعاملات في الشريعة الإسلامية، (د،ط)، مصر: دار التأليف.
- شمسان، عبد الوهاب، (٢٠١٠م)، القانون الدولي العام، عدن: دار جامعة عدن، (د،ط).
- لطفي، محمد، (٢٠١٩م)، محاضرات في مقياس مدخل للعلوم القانونية، جامعة الشهيد حمه لخضر.
- الملّ، سرور طالمي، (٢٠١٥م)، القانون الدولي العام، لبنان: مركز جيل البحث العلمي، (د،ط).
- ملندي، ماهر ملندي، (٢٠١٨م)، القانون الدولي الاقتصادي، سورية: منشورات الجامعة الافتراضية السورية.
- منصور، علي علي، (١٣٩٠هـ/١٩٧١م)، الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام، القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، (د،ط).
- عاشور، محمد سامر، (٢٠١٨م)، مدخل إلى علم القانون، سورية: منشورات الجامعة الافتراضية، (د،ط).
- عبد المجيد، محمد سامي، ومصطفى سلامة حسن، (١٩٨٩م)، القانون الدولي العام، بيروت: الدار الجامعية.
- عبود، موسى، (١٩٩٤م)، دروس في القانون الاجتماعي، بيروت: المركز الثقافي العربي، (ط٢).
- علي علي سليمان، (٢٠٠٠م) مذكرات في القانون الدولي الخاص الجزائري، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.